

أثر تحليل عقود الإيجار التمويلية في اتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية -دراسة ميدانية

د/ عمر السر الحسن محمد

معهد الإدارة العامة- فرع عسير - المملكة العربية السعودية

المُلخَص

هدف البحث لقياس أثر تحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية (حجم عقود الإيجار التمويلية وأطراف عقود الإيجار التمويلية ومدة عقود الإيجار التمويلية) في اتخاذ قرار التمويل المصرفي. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام أسلوب الأنحدار الخطي البسيط والأنحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغيرات البحث. تم اختيار عينة البحث بالطريقة الميسرة من الموظفين بإدارتي المخاطر والاستثمار في المصارف السودانية وبلغت ١٠٠ موظف. وأثبتت نتائج البحث أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية (حجم عقود الإيجار التمويلية وأطراف عقود الإيجار التمويلية ومدة عقود الإيجار التمويلية) في اتخاذ قرار التمويل المصرفي، وأن هنالك اهتمام من قبل المصارف السودانية بتحليل عقود الإيجار التمويلية قبل اتخاذ قرار التمويل المصرفي. أوصى البحث بضرورة وضع معايير لدراسة العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية من قبل بنك السودان المركزي لأخذها في الاعتبار قبل اتخاذ قرار التمويل المصرفي في المصارف السودانية. والقيام بدراسة وافية لعقد الإيجار التمويلي ومعرفة ما إذا كان العميل قد حصل على أصوله عن طريق الإيجار التمويلي أو مصادر أخرى قبل منح التمويل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: عقود الإيجار التمويلية -المؤجر - المستأجر -قرار التمويل.

مُقدِّمة:

مؤهلة قانوناً ومعتمدة، مع المتعاملين الاقتصاديين (مصنفي وآخرون، ٢٠٠٥م: ص٧)

ففي السودان بدا الاهتمام بنشاط عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية لحل مشاكل التمويل المختلفة التي تعاني منها المشروعات الصناعية والتجارية عبر بعض المصارف والشركات العاملة في مجال الإيجار التمويلي الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرار التمويل المصرفي ، وقرار التمويل المصرفي من القرارات المهمة بالنسبة للمصارف حيث يتطلب اتخاذه دراسة طلب العميل وموقف العميل المالي بصورة دقيقة وحجم أصوله ومصادر تمويلها ، لذلك فان هذا البحث يهتم بتحليل أثر عقود الإيجار التمويلية باعتبارها مصدر من مصادر التمويل في اتخاذ قرار التمويل في المصارف السودانية.

تُعد عقود الإيجار التمويلية إحدى الوسائل التمويلية المهمة في التطور والتنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة، ويمكن اعتبارها إحدى الصيغ التمويلية التي تتمتع بمزايا خاصة مقابل صيغ التمويل الأخرى، كما تعتبر من أهم أدوات السياسة التمويلية المتوسطة الأجل التي تتبعها المنشآت في تمويل أصولها الثابتة، كما يُعد عقد الإيجار التمويلي بأنه عقد يلتزم فيه أحد أطرافه (المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر (المؤجر)، سلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل المقتني، ويتم عقد الإيجار عبر المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير

ثانياً، مشكلة البحث:

باستقراء مشكلة عدد من الدراسات السابقة كدراسة ، (موسى والفكي، ٢٠١٥م) والتي تمثلت مشكلتها في أن هنالك بعض المنشآت والشركات في السودان لا تلتزم بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة مما أثر سلباً علي عملية الافصاح المحاسبي، أما دراسة، (النافع، ٢٠١٥م) فتمثلت مشكلتها في الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف في الوحدات الاقتصادية لاختلاف المعالجة المحاسبية والتكاليف نتيجة التزام الوحدة بالمعايير المحاسبية، الكشف عن العلاقة بين ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية وتطبيق المعيار الخاص بالتأجير التمويلي، ودراسة، (الهندي، ٢٠١٣م) ركزت مشكلتها في العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن، أما دراسة (Kraemer – Eis,2012) والتي تمثلت مشكلتها في أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه مخاطر الديون من خلال تطبيق التأجير التمويلي وهي تعتبر عمود الاقتصاد، دراسة ، (عبد الملك، ٢٠١١م) تمثلت مشكلتها في عدم وجود ثقافة واضحة لمفهوم الحصول على الموجودات طويلة الأجل بموجب عقود الإيجار طويلة الأجل في العراق، أما دراسة، (مبيض، ٢٠١٠م) ركزت مشكلتها في اختلاف في المعالجة المحاسبية للبيانات المالية المتعلقة بعقود الإجارة التشغيلية بالنسبة للمؤجر والمستأجر بين المعيار المحاسبي الإسلامي والمحاسبي الدولي، أما دراسة، (Al- shiab & Bawnish,2008) فتمثلت مشكلتها في وجود معوقات قانونية ومالية تُحد من انتشار نظام الإيجار التمويلي في الأردن، أما دراسة، (المخضار، ٢٠٠٥م) تكمن مشكلتها في أن تطبيق محاسبة عقود الإيجار في اليمن لا يتناسب مع ما هو معمول به في كثير من الدول ولا بد أن يعتمد على ما صدر من توصيات ودراسات من الجامعات والهيئات والمعاهد العلمية المتخصصة، أما دراسة

(Bennett & Bradbury,2003) اهتمت

بالدراسات التي تناولت تطبيق عقود الإيجار في الشركات الأمريكية لذلك فإن نتائج تلك الدراسات قد لا تنطبق على الشركات غير الأمريكية، أما دراسة، (حسين، ٢٠٠٣م)، اهتمت بمعرفة المعوقات التي يتعرض لها قرار التمويل المصرفي لدى المؤسسات وضعف البنية القانونية الحالية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومدى القدرة علي توفير الضمانات المطلوبة، أما دراسة، (Simon,2000) تمثلت مشكلتها في المشاكل الرئيسية التي تواجه طرفي عملية التأجير (المؤجر والمستأجر) المرتبطة بصناعة التأجير.

يستنتج الباحث من خلال عرض مشكلة الدراسات السابقة أن اغلبية الدراسات ركزت على المعاملة الضريبية أو المعالجات المحاسبية ولم تركز على العلاقة بين عقود الإيجار التمويلية واتخاذ قرار التمويل المصرفي وبذلك يمكن إبراز مشكلة البحث في أنه بالرغم من استخدام عقود الإيجار التمويلية في السودان منذ عام ٢٠٠٥م (www.Info@nlic.net)، إلا أن بعض المصارف السودانية لا تهتم بتحليل عقود الإيجار التمويلية من حيث (حجم عقد الإيجار ومدة العقد وانتظام المستأجر في السداد وتحليل العلاقة بين أطراف العقد) قبل منح التمويل المصرفي للعميل طالب التمويل ، ، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس: هل يوجد أثر لتحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية. وتتفرع منه الأسئلة التالية:

١. هل يوجد أثر لتحليل حجم عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية؟

يستمد البحث أهميته من عدة اعتبارات علمية وعملية تتمثل في:

١. سد الفجوة في الدراسات التي تناولت عقود الإيجار التمويلية من خلال بيان أهمية تحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية وأثرها في قرار التمويل المصرفي حيث لم تتناول الدراسات السابقة وخاصة السودانية منها حتى الآن- في حدود علم الباحث العلاقة بينها بالرقم من أهمية هذه العلاقة.

٢. مساعدة المصارف في الية تحليل العوامل المرتبطة بالعميل والتي من ضمنها عقود الإيجار التمويلية قبل اتخاذ قرار التمويل بالشكل الذي يُمكنها من اتخاذ قرار تمويلي سليم.

٣. ازدياد الحاجة الى عقود الإيجار التمويلية في السودان خاصة بعد ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة والتي تؤثر بصورة مباشرة على أطراف عقود الإيجار التمويلية من خلال الميزات المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية للمؤجر والمستأجر من حيث مدة وحجم العقد.

٤. أخذ الأطراف المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في الاعتبار قبل اتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية يعكس للمصرف مقدرة هذه الأطراف على سداد الالتزامات التي قد تترتب إذا تم منحهم تمويل من خلال معرفة مدي التزامهم بسداد الأقساط وقت استحقاقها وخلال مدة العقد.

خامساً، فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة البحث فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

٢. هل يوجد أثر لتحليل المزايا المرتبطة بأطراف عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية؟

٣. هل يوجد أثر لتحليل مدة عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية؟

ثالثاً، أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تطوير إطار نظري يتعلق بعقود الإيجار التمويلية من حيث (مفهوم وأهمية عقود الإيجار التمويلية والأطراف المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية).

٢. قياس وعي المبحوثين بتحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية وبشكل أخص (حجم عقود الإيجار التمويلية وأطراف عقود الإيجار التمويلية ومدة عقود الإيجار التمويلية).

٣. قياس أثر تحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية وبشكل أخص (حجم عقود الإيجار التمويلية وأطراف عقود الإيجار التمويلية ومدة عقود الإيجار التمويلية) في اتخاذ قرار التمويل المصرفي.

٤. الوصول الى توصيات مبنية على نتائج البحث تقدم لمتخذ القرار في المصارف المبحوثة للاستفادة منها في اتخاذ قرار التمويل بصورة سليمة.

رابعاً، أهمية البحث:

المتغير التابع، قرار التمويل المصرفي هو عبار عن قرار تتخذه المؤسسات المصرفية بعد دراسة الطلب المقدم من العميل طالب التمويل وتحليل المخاطر المرتبطة به.

سابعاً، تنظيم البحث:

تم تقسيم البحث الى أربعة محاور، المحور الأول الإطار العام للبحث والمحور الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، والمحور الثالث الدراسة الميدانية، والمحور الرابع مناقشة النتائج والتوصيات.

المحور الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً، نشأة وتطور عقود الإيجار التمويلية:

يرجع ظهور الإيجار التمويلي بشكله الحديث الى الخمسينات من القرن العشرين في الدول المتقدمة، وتم تطويره ليكون أداة تسويقية للمعدات الرأسمالية، ووسيلة تمويل للمستثمرين، (عوجان، ٢٠١١م: ص ١٥)، وتأسست أول شركة تأجير تمويلية عام ١٩٥٥م، بهدف تأجير عربات السكك الحديدية لمنتجي الفحم والمواد المعدنية لفترات تتراوح ما بين خمسة إلى ثمانية سنوات (كويل، ٢٠٠٧م: ص ١٦)، وتطور الإيجار التمويلي باعتباره نظاماً ائتمانياً بدخول طرف ثالث (غالباً مؤسسة مالية مختصة) بين طرفي العقد (المؤجر والمستأجر) (أبو الليل، ٢٠٠٢م: ص ١٣٠)، فانتشرت ظاهرة استئجار الأصول الثابتة في كثير من الدول بحجة أن امتلاك هذه الأصول يؤدي إلى (تجميد) مقدار كبير من الأموال التي يمكن أن تستخدم في تسديد قروض طويلة الأجل أو للاستثمار في مجالات بديلة (ويستون وبرجام، ٢٠٠٣م: ص ٤٣٥)، أما في الدول النامية ظهرت عقود الإيجار التمويلية مؤخراً، ولم تنتشر بصورة كبيرة ففي مصر ظهرت

الفرض الرئيس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية. وتتفرع منه الفرضيات التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل حجم عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل المزايا المرتبطة بأطراف عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل مدة عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية.

سادساً، التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث:

المتغير المستقل، عقود الإيجار التمويلية: فالإيجار التمويلي يعد من مصادر التمويل المستحدثة التي تستخدم في مجال الأصول الثابتة أما عقد الإيجار فهو العقد الذي يحتوي ضمن شروطه شرط نقل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر عند انتهاء مدة العقد، وتم تناوله من خلال المتغيرات:

١. حجم عقود الإيجار التمويلية: يمثل قيمة الأصول التي تستخدم في التأجير نظير أقساط ومدة محددة متفق عليها بموجب عقد.

٢. أطراف عقود الإيجار التمويلية: هما (المستأجر) الذي يقوم باستخدام الأصل نظير سداد أقساط محددة لصاحب الأصل (المؤجر).

٣. مدة عقود الإيجار التمويلية: هي الفترة التي يستخدم فيها المستأجر الأصل.

إلى عقد من العقود ، ويكون التأجير مقابل قيمة إيجاريه يتفق عليها المؤجر مع المستأجر (عبد القادر، ٢٠١١م: ٦٤)، ويعرفه آخر بأنه أسلوب تمويلي يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي بمعرفة المستأجر ليستخدمه المستأجر خلال فترة محددة مقابل إيجار محدد دون الحاجة إلى شرائه (الميداني، ٢٠٠٦م: ٥١٤)، كما عرف بأنه أحد الاساليب التي تمكن المنشأة من اقتناء الأصول المختلفة (Kieso, 1997: p1160).

ثالثاً، أهمية عقود الإيجار التمويلية:

تتمثل أهمية عقود الإيجار التمويلية في الآتي (عثمان، ٢٠١١م: ص٦٠٩):

١. تُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي نسبةً لطبيعتها وسهولة تطبيقها واستجابتها للاحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية.
٢. تعتبر بديلاً جيداً لتمويل الشركات في حالة توسع أنشطتها بدلاً من الاقتراض.
٣. توفير التمويل للأفراد والشركات غير القادرة على تملك الأصل أو ليست بحاجة إلى تملكه.
٤. المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يساهم في توسعها.

رابعاً، خصائص عقود الإيجار التمويلية:

تتضمن عقود الإيجار التمويلية العديد من الخصائص مثل (جمعة، ٢٠١٠م: ص٤٥٦):

١. تُمثل نشاط تمويلي لشراء التجهيزات الرأسمالية بغرض التأجير لإنشاء المشاريع.
٢. يقوم الممول عبر إحدى مؤسسات الوساطة المالية بتمويل شراء التجهيزات اللازمة لتأجيرها للآخرين

تجارب حقوق الانتفاع في صورة (حقوق التزام) لإدارة المرافق العامة، أو حقوق امتياز لاستخراج الثروات الطبيعية في عام ١٩٨٤م (الشحات ومحمد، ٢٠١١م: ص٣٣٦)، أما في السودان تم تأسيس الشركة الوطنية للإجارة في العام ٢٠٠٥م بواسطة الشركة الدولية للإجارة والاستثمار الكويتية للقيام بعمليات الإجارة التمويلية وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية (www.Info@nlic.net)، لتمويل الآلات والمعدات ووسائل النقل والأصول الرأسمالية بأنواعها، مع التركيز على تمويل قطاع الشركات بشكل خاص من خلال صيغتين الإجارة التمويلية والبيع الآجل وذلك وفقاً للضوابط الشرعية المعتمدة في السودان (www.TAIC.com)

ثانياً، مفهوم عقود الإيجار التمويلية:

يُعتبر الإيجار التمويلي أحد الأساليب التمويلية المستخدمة في تمويل مشاريع البنية الأساسية للحصول على الأصول دون تملكها والتي يفترض ان يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض (عقل، ٢٠٠٠م: ١٥٢)، أما عقد الإيجار التمويلي فيُعرف بأنه عقد يسمح (للمؤجر) صاحب الأصل للمستخدم (المستأجر) باستخدام وتشغيل الأصل مقابل دفعات إيجار بصورة دورية في فترة محددة (العامري، ٢٠١٠م: ص٦٦٥)، كما عُرف من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنه عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل معين ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل وينتفع المؤجر باستخدام الأصل خلال فترة زمنية محددة (The Chartered Institute of Accountants, 1989: P101)، كما ورد تعريفه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) بأنه اتفاقية يعطي بموجبها المؤجر للمستأجر حق الانتفاع بالأصل لفترة محددة مقابل أجر محدد (حماد، ٢٠٠٦م: ص١٩٩) كما عرف بأنه كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى مستأجر منقولات مملوكة له أو تلقاها من المورد استناداً

٢. **المزايا المحققة للمؤجر (غرمان، ٢٠٠١ م:**
ص ٢٧):

- أ. يوفر مجال لاستثمار الأموال بضمان كافٍ.
ب. يجنب المؤجر تحمل نفقات شراء وتجهيز الأصول.
ج. الحصول على ميزة ضريبية كنسبة من قيمة الأصول المستثمرة حسب نوع وعمر الأصل الإنتاجي.

سادساً، اتخاذ قرار التمويل المصرفي:

يُعرف القرار بأنه الاختيار بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة مواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها (العزاوي، ٢٠٠٦ م: ٢١)، أما قرار التمويل المصرفي يُعرف بأنه الإجراءات التي يقوم بمقتضاها المصرف بمنح عميلاً سواء كان فرداً أو شركة تسهيلات مصرفية في شكل نقود أو صور تمويل أخرى (الزبيدي، ٢٠٠٢ م: ص ١٨) كما يُعرف بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله بمنحه قرضاً بموجب اتفاق بينهم وفقاً لشروط محددة (عيد، ٢٠٠٨ م: ص ١١)، كما يُعرف بأنه وساطة للتبادل بين البائع (المقرض) والمشتري (المقرض) تتمتع بقبول محدود وبشروط محددة (النعيمي، ٢٠٠٩ م: ص ٢١)، أما اتخاذ قرار التمويل المصرفي: يُعرف اتخاذ القرار بأنه الخطوات التي تتخذ حيال عدة بدائل بعد دراستها والمفاضلة بينها (حريم، ٢٠٠٦ م: ص ٨٧)، كما أن نجاح الشركة يعتمد كثيراً على نوعية القرارات المتخذة فهناك عدة مشاكل تواجه الشركات تتطلب اتخاذ قرار بعد تركيز عالٍ لأنها قد تهدد بقاء استمرارية الشركة (سفيان والشرع، ٢٠٠٨ م: ص ٣٨)، أما اتخاذ قرار التمويل المصرفي هو دراسة وافية للشركة التي ترغب في الحصول على الأموال من المصرف

بعقد محدد ولا يتحمل الممول تكاليف التركيب أو الصيانة أو الاصلاح.

٣. تتيح للمستثمر فرصة شراء هذه التجهيزات إذا رغب في نهاية العقد مقابل القيمة المتبقية من تكلفة الشراء بالإضافة إلى هامش ربح منخفض.

خامساً، مزايا عقود الإيجار التمويلية:

١. **المزايا المحققة للمستأجر (مرقص، ١٩٩٧ م:**
١٤٧):

- أ. حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله في حالة الشراء مما يوفر له سيولة أكبر يستخدمها في أوجه أخرى.
ب. عدم التأثير بعوامل التضخم قصيرة الأجل حيث يتم الاتفاق وفقاً لشروط محددة وثابتة لمدة طويلة.
ج. يحقق تمويلًا كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية بنسبة ١٠٠%.
د. تخفيض قيمة الإيجار الذي يتحمله نتيجة لتخفيض تكلفة التمويل لدى المؤجر.
هـ. تحسين القوائم المالية المنشورة والنسب المالية المستخرجة منها.

و. يعتبر البديل الأفضل في تمويل المشروعات الرأسمالية بعيداً عن مشكلات ومصرفيات إصدار أسهم جديدة أو البحث عن شركاء جدد لهم شروطهم وتحفظاتهم.

ز. الحصول على الخصم الضريبي وذلك من خلال كون المستأجر يدفع بدل الإيجار والذي يعتبر مصروفات تخصم من الوعاء الضريبي.

تكون صادقة وملائمة (Kondalkar,2007: p121).

ثامناً، العلاقة بين عقود الإيجار التمويلية وقرار التمويل المصرفي:

يرى الباحث أنه لا بد من تحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية قبل اتخاذ قرار التمويل المصرفي والتي تتمثل في:

١. حجم عقد الإيجار التمويلي: كلما كان حجم العقد كبير ذلك يشير إلى الوضع المالي للمؤجر، كما أنه يشير في نفس اللحظة إلى الفرص المتاحة للمستأجر.

٢. أطراف عقد الإيجار التمويلي:

الطرف الأول هو (المستأجر): في حالة ان المستأجر ممول عن طريق عقود الإيجار التمويلية فإن ذلك يُتيح له فرصة حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله في حالة شراء الأصول مما يُتيح له سيولة أكبر يُمكن أن يستخدمها في استثمارات أخرى، إضافة لعدم تأثره بعوامل التضخم قصيرة الأجل حيث يتم الاتفاق وفقاً لشروط محددة وثابتة لمدة طويلة.

الطرف الثاني (المؤجر): في حالة أن لديه أصول مؤجّره عن طريق الإيجار التمويلي وتقدم للمصرف بغرض الحصول على تمويل فإن التدفقات النقدية الواردة من أقساط الإيجار التمويلي تبرهن مقدّره المالية على سداد الالتزامات.

٣. فترة عقد الإيجار التمويلي: كلما طالت فترة العقد فإن ذلك يمثل ميزة للمستأجر للاستفادة من مصادر تمويله الذاتية في اغتنام الفرص التمويلية، كما يعتبر أيضاً مؤشر لمقدرة المستأجر على السداد في حالة الانقراض في سداد الأقساط.

بعد أن تستوفي إجراءات محددة (النعمي والتميمي، ٢٠٠٩م: ص٣٤٦).

سابعاً، العوامل المؤثرة في قرار التمويل المصرفي:

يتم منح التمويل في المصارف بعد استيفاء الدراسة الكاملة للعميل من خلال (الزبيدي: ١٤٨):

١. تحليل شخصية العميل: فالعميل الذي يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة يُقنع المصرف بمنحه التمويل المطلوب.

٢. تحليل مقدرة العميل على تحقيق الأرباح: بهدف التعرف على مقدّره العميل على توليد الربح من الأنشطة التشغيلية.

٣. تحليل رأس مال العميل: بهدف التعرف على مقدرة العميل على سداد الالتزامات من أملاكه ويعتبر ذلك بمثابة ضمان في حال فشل العميل في سداد التزاماته.

٤. تقييم الضمان المقدم من العميل: بهدف تحليل الأصول المقدمة من العميل للمصرف بغرض رهنها كضمان لسداد التزاماته.

٥. تحليل الظروف البيئية المحيطة بالعميل: من خلال تحليل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل ومعرفة حصة العميل في سوق العمل ومقارنته مع الشركات المماثلة له في النشاط.

٦. تقييم المخاطرة المحيطة بالعميل: المخاطر هي احتمال عدم مقدرة العميل على سداد التزاماته في الوقت المحدد (المكاوي، ٢٠١٠م: ٢٠٧).

٧. تحليل المعلومات المالية المقدمة من العميل أو التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى والتي لا بد أن

مما سبق يستنتج الباحث أن تحليل العوامل المرتبط بعقد الإيجار التمويلي يساعد على تجنب المخاطر المرتبطة بالتمويل ويساعد في اتخاذ قرار التمويل بصورة سليمة.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث وفقاً للمنهج التاريخي من الأحدث إلى الأقدم وذلك كما يلي:

١. دراسة، (موسي والفكي، ٢٠١٥)، بعنوان " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار التمويلي"، حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار التمويلي، التعرف على كيفية تطبيق تلك المعايير التي تتعلق بالإيجار التمويلي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق اساليب القياس والإفصاح المحاسبي المستخدمة في عقود الإيجار التمويلية يساعد في تحقيق الأهداف والبرامج والخطط المحاسبية، تطبيق معايير المحاسبة الدولي رقم (١٧) الذي يتعلق بعقود الإيجار التمويلية بطريقة سليمة دليل على كفاءة وخبرات ووعي المحاسبين.

٢. دراسة، (النافع، ٢٠١٥)، بعنوان " إطار مقترح للمعالجة التكاليفية لبيانات عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر"، حيث هدفت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين المعالجة المحاسبية والضريبية للعديد من التطبيقات المحاسبية، التعرف على مدى ادراك محاسبي التكاليف واقعياً للمواقف التي يجب ان يتخذها بصدد تطبيق معيار التأجير التمويلي، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التأجير التمويلي يُعتبر أحد أساليب التمويل الحديثة للتغلب على مشاكل الاقتراض المباشرة من المصارف، وأنه هناك ادراك لدى محاسبي

التكاليف الممارسين والماليين بصفة عامة للتفرقة بين التكاليف المالية وغير المالية مما يؤثر في عملية اتخاذ القرار .

٣. دراسة، (الهندي، ٢٠١٣ م)، بعنوان " العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات وتشتمل على عُمر الشركة وحجم الشركة وتعدد الجهات المؤجرة بالنسبة للشركة وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر بين العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات، والإنشاءات الاردنية باختلاف حجم الشركة (الشركات صغيرة، متوسطة وكبيرة الحجم)، وجود أثر بين العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات.

٤. دراسة، (Kraemer-Eis, 2012)، بعنوان "The importance of leasing for SME finance"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التأجير التمويلي للشركات لان معظم الشركات تركز على مصادر التمويل الخارجي مثل الديون ورأس المال لتمويل أنشطتها. وتوصلت الدراسة إلى أن التأكيد على أهمية إنشاء الشركات الخاصة بتأجير الأصول الرأسمالية الضخمة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، بهدف خلق سوق تأجير تمويلي لتزويد الشركات الاخرى بالتجهيزات الرأسمالية المناسبة لإقامة مشاريع البنية التحتية.

٥. دراسة، (عبد الملك، ٢٠١١ م)، بعنوان " القرارات المالية الاستراتيجية في استئجار الأصول طويلة الأجل"، حيث هدفت الدراسة إلى ترشيد القرارات المالية الاستثمارية في الحصول على الموجودات

٨. دراسة، (المخضار، ٢٠٠٥م)، بعنوان " محاسبة عقود الإيجار"، حيث هدفت الدراسة إلى لفت انتباه الشركات اليمينية إلى أهمية استخدام عقود الإيجار التمويلية كمصدر تمويلي للحصول على التجهيزات الرأسمالية وإبراز التأجير التمويلي كمجال جديد للتوظيف والاستثمار أمام البنوك التجارية العاملة في اليمن. وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت الاقتصادية تحتاج إلى عقود الإيجار للتغلب على الصعوبات التي تصاحب مصادر التمويل التقليدية، كما أن مزايا التأجير التمويلي متعددة مما يساعد الدولة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩. دراسة، (حسين، ٢٠٠٣م)، بعنوان " المشكلات التي تواجه عملية اتخاذ قرار التمويل المصرفي في المؤسسات الاقراض الصغيرة في فلسطين،"، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي يتعرض لها قرار التمويل المصرفي لدى المؤسسات المالية من ضعف البنية القانونية وعدم الاستقرار الاقتصادي، والقدرة على توفير الضمانات المطلوبة. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات الاقراض الصغيرة لا تعاني كثيراً من بنيتها التنظيمية وقدرتها على الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة لها ولا تُشكل لها عقبة عند اتخاذ قرار التمويل المصرفي.

١٠. دراسة، Bennett & (Bradbury, 2003)، بعنوان " Capitalization None – Cancellable Operating Lease"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المتبعة في رسملة عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات القيمة الحالية المستخدمة لرسملة عقود الإيجار التشغيلية لها تأثير جوهري على الالتزامات ومن النسب المالية المستخرجة منها، حيث أظهرت نتائج الرسملة لعقود الإيجار التشغيلية زيادة تقدر بنسبة ٣% في

طويلة الأجل من خلال إظهار أهمية المفاضلة بين قرار استئجار الموجودات ام شرائها. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية مواكبة التطورات التقنية والاقتصادية من خلال امكانية الاستغناء عن الموجودات المؤجرة واستبدالها بموجودات أكثر تطوراً، واستخدام الموجودات المؤجرة استخدام فعلي خلال مدة الإيجار يسمح للوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء.

٦. دراسة، (مبيض، ٢٠١٠م)، بعنوان " الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (٨) بالمقارنة مع المعيار الدولي رقم (١٧)"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل جوانب كل من المعيار المحاسبي رقم (٨) (الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) (عقود الإيجار)، بيان مدى التطابق والاختلاف بين المعيارين المذكورين فيما يتعلق بالقياس والأثبات والإفصاح للبيانات المتعلقة بعقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة لكل من المؤجر طرفي العقد. وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات العرض والإفصاح التي أوردتها المعيار المحاسبي الإسلامي كانت محدودة مقارنة بنظيرتها التي أقرها المعيار الدولي سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر.

٧. دراسة) Al-shiab & (Bawnish, 2008)، بعنوان " Determinants of Financial Leasing Development in Jordan"، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح العوامل المحاسبية والضريبية التي تؤثر في نظام عقود الإيجار التمويلية بالإضافة إلى نشر ثقافة التأجير في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى إن هنالك محددات متعلقة بالتشريعات وعدم وجود الحوافز الضريبية المشجعة لتطبيق نظام عقود الإيجار التمويلية والتعامل به في الشركات والمؤسسات المالية.

٣. اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه ركز على تحليل العلاقة بين العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية بغرض اتخاذ قرار التمويل المصرفي بصورة سليمة في بيئة الأعمال السودانية.

٤. استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث والإطار النظري للبحث وفي إعداد أدواتها ومناقشة نتائجها وتفسيراتها.

المحور الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً، مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف السودانية وعددها ٣٠ مصرفاً، أما عينة البحث تتكون من العاملين في إدارتي المخاطر والاستثمار، وتم الاعتماد على العينة الميسرة (غير احتمالية) (سيكاران، ٢٠٠٦ م: ص ٣٩٦) لتحديد حجم العينة على أساس أن حجم العينة ١٠% إذا كان مجتمع البحث كبير (عبيد، ٢٠٠٣ م: ص ٣١)، وتم اختيار ثلاثة مصارف هي (مصرف أم درمان الوطني، مصرف فيصل الإسلامي، مصرف التضامن الإسلامي)، وبلغت عينة البحث (١٠٥) فرد واستجاب منهم عدد (١٠٠) فرد بنسبة (٩٥%).

ثانياً، أداة البحث:

اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات ويشتمل الاستبيان على قسمين هما:

القسم الأول: البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

جانبي الأصول والالتزامات الرأسمالية، وارتفاع في نسب الرافعة المالية.

١١. دراسة، (Simon، ٢٠٠٠ م)، بعنوان " **Leasing and Accounting for Leases: A study of There East European countries** "، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تحليل عقود التأجير والتشريعات التي تناولت صناعة التأجير. وتوصلت الدراسة إلى أن وضع تشريعات قانونية وضريبية تتناسب مع تطور صناعة التأجير وتبني معايير محاسبية تتوافق مع المعيار الدولي رقم (١٧) والذي يقوم على مفهوم الملكية الاقتصادية والتي لم تكن موجودة في نطاق الدراسة في كثير من الدول، والاستمرار في الالتزام بالإفصاح عن مدفوعات عقد الإيجار المستقبلية بتاريخ اعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

١. أكدت نتائج معظم الدراسات أهمية الإيجار التمويلي حيث يعتبر بديل للاقتراض كما يصنف على أنه تمويل طويل الأجل.

٢. بعض الدراسات التي تناولت عقود الإيجار التمويلية ركزت على المعالجة الضريبية والمحاسبية لعقود الإيجار التمويلية في الدفاتر المحاسبية، فبالنسبة للمعالجة المحاسبية هي شبة ثابتة لأن المعايير المحاسبية الدولية وضحت ذلك كما في المعايير المحاسبية الدولي رقم (١٧)، أما المعالجة الضريبية مختلفة حسب التشريع الضريبي في البلد.

المركز الوظيفي	العدد	%
موظف	٥٥	%٥٥
رئيس قسم	١٦	%١٦
مراجع داخلي	٩	%٩
مدير (فرع/إدارة)	١٠	%١٠
عضو لجنة تمويل	٧	%٧
أخرى	٣	%٣
المجموع	١٠٠	%١٠٠
سنوات الخبرة		
أقل من ٥ سنة	٢٤	%٢٤
٥-١٠ سنة	٢٨	%٢٨
١٠-١٥ سنة	١٩	%١٩
١٥ سنة فأكثر	٢٩	%٢٩
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (١)، ما يلي:

١. **المؤهل العلمي:** يتضح من المؤشرات الإحصائية أن أغلبية أفراد عينة البحث مؤهلهم العلمي بكالوريوس فما فوق حيث عددهم (٩٣) فرد بنسبة (٩٣%) ويؤكد ذلك المامهم العلمي بمصطلحات البحث مما يؤدي إلى الحصول على آراء موضوعية حول البحث.

٢. **التخصص العلمي:** يتضح من المؤشرات الإحصائية أن أغلبية أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبية حيث بلغ عددهم (٤٢) فرد بنسبة (٤٢%)، والذين تخصصاتهم إدارة أعمال واقتصاد ودراسات مصرفية عددهم (٥٢) فرد وهي تخصصات ذات علاقة قوية

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (٣٠) عبارة، طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا استجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث البالغة (٣) وبواقع (١٠) عبارات لكل فرضية، وفيما يلي وصفاً للخصائص النوعية لأفراد عينة البحث:

جدول رقم (١)

التوزيع التكراري والنسبي لخصائص عينة البحث

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
بكالوريوس	٦٤	%٦٤
دبلوم عالٍ	٧	%٧
ماجستير	١٥	%١٥
دكتوراه	٧	%٧
أخرى	٧	%٧
المجموع	١٠٠	%١٠٠
التخصص العلمي	العدد	النسبة%
محاسبة	٤٢	%٤٢
إدارة أعمال	٢٥	%٢٥
اقتصاد	١٠	%١٠
دراسات مصرفية	١٧	%١٧
أخرى	٦	%٦
المجموع	١٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢)

معامل ألفا كرونباخ وصدق ارتباط بيرسون بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات
الأول	٠.٧٠**	٠.٨٢
الثاني	٠.٦٠**	٠.٧٥
الثالث	٠.٧٥**	٠.٨٦
الاستبانة ككل	٠.٨٠**	٠.٨٩

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) أن مؤشرات الارتباط لمحاور البحث تتراوح بين (٠.٦٠** إلى ٠.٧٥**) وعلى نطاق الاستبانة ككل يبلغ (٠.٨٠**) وهي جميعها دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وفيما يتعلق بثبات أبعاد محاور البحث يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ تتراوح بين (٠.٧٥ إلى ٠.٨٩) وهي مؤشرات ثبات دالة إحصائياً (< ٠.٠٥، جودة ٢٠٠٩).

رابعاً، الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

بعد ترميز وتفريغ البيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تم استخدام التوزيع التكراري للإجابات، (النسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون، ثبات ألفا كرونباخ، والوسيط، اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات)، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

بالعمل المصرفي ومنح التمويل، أما الذين تخصصهم غير المذكور فعددهم (٦) بنسبة (٦%) وتعتبر نسبة قليلة ويعني أن نسبة (٩٢%) من أفراد عينة البحث تخصصاتهم ذات علاقة بمتغيرات البحث مما يسهم ذلك في الحصول على نتائج جيدة.

٣. المركز الوظيفي: يتضح من المؤشرات الإحصائية أن عدد (٥٥) فرد بنسبة (٥٥%) من عينة البحث موظفين مصرفيين، وأن (١٦) فرد بنسبة (١٦%) رؤساء أقسام، و(٩) أفراد بنسبة (٩%) مراجعين داخليين و(١٠) أفراد بنسبة (١٠%) مديري إدارة أو فرع و(٧) أفراد بنسبة (٧%) أعضاء لجان تمويل، أما الذين وظائفهم غير مذكورة عددهم (٣) أفراد بنسبة (٣%) أي أن غالبية أفراد عينة البحث مسمياتهم الوظيفية ذات علاقة بمتغيرات البحث مما ينعكس ذلك إيجاباً على إجاباتهم.

٤. سنوات الخبرة: يتضح من المؤشرات الإحصائية بأن (٢٤) فرد بنسبة (٢٤%) خبرتهم العلمية أقل من ٥ سنة، أما بقية أفراد العينة (٧٦) فرد بنسبة (٧٦%) خبرتهم العملية تزيد عن ٥ سنوات وينعكس ذلك إيجاباً على إجاباتهم على عبارات الاستبانة وفقاً لما يتمتعون به من خبرة عملية جيدة.

ثالثاً، الثبات والصدق الظاهري لأداة البحث:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث وصلاحيه عباراتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في مجال البحث والبالغ عددهم (٥) محكمين، وتم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها، وفيما يلي اختبارات الصدق والثبات للاستبانة:

خامساً، تطبيق أداة البحث:

“غير موافق”، والدرجة (١) كوزن لكل إجابة " غير موافق بشدة " وإن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كأي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث على عبارات كل فرضية وأسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانة تم توزيعها على عينة البحث المقررة والتي بلغ عددها (١٠٠) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (٥، ٤، ٣، ٢، ١)، وتم تفرغ البيانات وفق التوزيع التكراري في الجداول الآتية:

سادساً، تحليل بيانات البحث:

الفرضية الأولى: تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل حجم عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية) هدف وضع الفرضية هو التعرف على العلاقة بين حجم عقود الإيجار وقرار التمويل بالمصارف السودانية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة البحث من خلال حساب التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، وذلك كما في الجدول الآتي:

للإجابة على تساؤلات مشكلة البحث والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة البحث، حيث تم إعطاء الدرجة (٥) كوزن لكل إجابة " موافق بشدة"، والدرجة (٤) كوزن لكل إجابة " موافق"، والدرجة (٣) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (٢) كوزن لكل إجابة

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري الوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	التفسير
١	وجود سقف تمويلي محدد لعقود الإيجار التمويلية يوفر مؤشرات ل اتخاذ قرار التمويل المصرفي.	٥٥	٤٠	١	٤	٠	٤	موافق
		%٥٥	%٤٠	%١	%٤	%٠		
٢	يتم وضع آلية لتحديد حجم عقود الإيجار التمويلية لمتابعة التمويل الممنوح.	٣٦	٥٣	٥	٦	٠	٤	موافق
		%٣٦	%٥٣	%٥	%٦	%٠		
٣	تحليل حجم عقود الإيجار التمويلية يعتبر مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل	٣٦	٤٨	١٠	٦	٠	٤	موافق

		%٠	%٦	%١٠	%٤٨	%٣٦	المصرفي.	
موافق	٤	١	٩	١١	٤٢	٣٧	وجود حجم محدد لعقود الإيجار التمويلية يعتبر مؤشر جيد لتقويم أداء المصارف.	٤
		%١	%٩	%١١	%٤٢	%٣٧		
موافق	٤	٠	٥	٧	٦٢	٢٦	تحديد حجم للتمويل عبر عقود الإيجار التمويلية يمثل أساساً لدراسة المخاطر المحيطة بالتمويل	٥
		%٠	%٥	%٧	%٦٢	%٢٦		
موافق	٤	٢	٦	١٦	٤٣	٣٣	تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية يساهم في تحديد السقف المناسب لعملاء المصارف.	٦
		%٢	%٦	%١٦	%٤٣	%٣٣		
موافق	٤	٠	٣	١٢	٥٥	٣٠	تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية في المصارف يؤدي إلى اتخاذ قرار تمويلي جيد.	٧
		%٠	%٣	%١٢	%٥٥	%٣٠		
موافق	٤	١	٢	٧	٦٠	٣٠	تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية في المصارف يتطلب اتباع سياسة التحوط المالي.	٨
		%١	%٢	%٧	%٦٠	%٣٠		
موافق	٤	٠	٤	٦	٦٢	٢٨	تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية في المصارف يساعد على تفادي مخاطر تركيز حجم التمويل.	٩
		%٠	%٤	%٦	%٦٢	%٢٨		
موافق	٤	٢	٧	١٥	٤٨	٢٨	يهتم متخذ قرار التمويل المصرفي بتحليل حجم عقود الإيجار التمويلية.	١٠
		%٢	%٧	%١٥	%٤٨	%٢٨		
موافق	٤	المجموع						

الإيجار التمويلية في المصارف يؤدي إلى اتخاذ قرار تمويلي جيد.

٨. العبارة الثامنة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية في المصارف يتطلب اتباع سياسة التحوط المالي.

٩. العبارة التاسعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية في المصارف يساعد على تفادي مخاطر تركيز حجم التمويل.

١٠. العبارة العاشرة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه يهتم متخذ قرار التمويل المصرفي بتحليل حجم عقود الإيجار التمويلية في المصارف.

١١. جميع عبارات الفرضية الأولى (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة البحث موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل المزايا المرتبطة بأطراف عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية)، هدف وضع الفرضية هو بيان العلاقة بين المزايا المحققة لأطراف عقود الإيجار التمويلية واتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة البحث من خلال حساب التوزيع التكراري الوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في الجدول الآتي:

يتبين من الجدول رقم (٣) أن قيمة الوسيط للعبارات كانت كما يلي:

١. العبارة الأولى (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود سقف تمويلي محدد لعقود الإيجار التمويلية يوفر مؤشرات ل اتخاذ قرار التمويل المصرفي.

٢. العبارة الثانية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه يتم وضع آلية لتحديد حجم عقود الإيجار التمويلية لمتابعة التمويل الممنوح.

٣. العبارة الثالثة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحليل حجم عقود الإيجار التمويلية يعتبر مؤشر للتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالتمويل المصرفي.

٤. العبارة الرابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود حجم محدد لعقود الإيجار التمويلية يعتبر مؤشر جيد لتقوم أداء المصارف

٥. العبارة الخامسة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد حجم للتمويل عبر عقود الإيجار التمويلية يمثل أساساً لدراسة المخاطر المحيطة بالتمويل.

٦. العبارة السادسة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد حجم التمويل عقود الإيجار التمويلية يساهم في تحديد السقف المناسب لعملاء المصارف.

٧. العبارة السابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد حجم عقود

جدول رقم (٤) التوزيع التكراري الوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثانية

التفسير	الوسيط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	
							م	أولاً: المستأجر
موافق	4	٠ %	٢٢ %٢٢	١٣ %١٣	٤٩ %٤٩	١٦ %١٦	١	الحصول على أصول رأسمالية عن طريق الاجازة التمويلية يساعد على تقييم موقف طالب التمويل.
موافق	4	٤ %٤	٢٣ %٢٣	١٥ %١٥	٣٨ %٣٨	٢٠ %٢٠	٢	عدم تأثر المستأجر بعوامل التضخم يؤدي إلى الحصول على معلومات مفيدة ل اتخاذ قرار التمويل المصرفي.
موافق	4	٠ %	١٠ %١٠	١٠ %١٠	٦٠ %٦٢	٢٠ %٢٠	٣	الاستفادة من تخفيض قيمة الإيجار يسهم في اتخاذ قرار التمويل المصرفي بصورة سليمة
موافق	4	٠ %	١ %١	٤ %٤	٥٦ %٥٦	٣٩ %٣٩	٤	التزام المستأجر بنود العقد يساعد على تشجيع المؤجر في اتخاذ قرارات التمويل.
موافق	4	٣ %٣	٣ %٣	٥ %٥	٥٩ %٥٩	٣٠ %٣٠	٥	توفير عدد من البدائل لدى المستأجر يساعده على سرعة اتخاذ قرارات التمويل.
ثانياً: المؤجر								
موافق	4	٠ %	٤ %٤	١٠ %١٠	٦١ %٦١	٢٥ %٢٥	٦	يوفر عقد الإيجار التمويلي فرص استثمار اخرى للمؤجر تساعد على اتخاذ قرار التمويل المصرفي.
موافق	4	٠ %	٣ %٣	١١ %١١	٥٩ %٥٩	٢٧ %٢٧	٧	الحصول على ميزة تخفيض الضرائب في حالة الإيجار التمويلي يزيد من الدخل المحقق للممول.

٨	عدم تحمل المؤجر للنفقات المرتبطة بشراء الاصل يساهم في تشجيع إنشاء صيغ الإيجار التمويلي.	٢٣	٥٥	١٤	٤	٤	4	موافق
		%٢٣	%٥٥	%١٤	%٤	%٤		
٩	حصول المؤجر على ارباح إضافية من شراء الاصول الرأسمالية يساعد على الاهتمام بالإيجار التمويلي.	٣٤	٥٤	١٠	٢	٠	4	موافق
		%٣٤	%٥٤	%١٠	%٢	%٠		
١٠	ضمان استرداد تكاليف الصفقة بالإضافة للفوائد القانونية يؤدي إلى سرعة اتخاذ قرارات التمويل.	٣٤	٥٦	٨	٢	٠	4	موافق
		%٣٤	%٥٦	%٨	%٢	%٠		
	المجموع						4	موافق

٥. يتبين من الجدول رقم (٤) أن قيمة الوسيط للعبارات كانت كما يلي:
١. العبارة الأولى (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الحصول على أصول رأسمالية عن طريق الاجازة التمويلية يساعد على تقييم موقف طالب التمويل.
٢. العبارة الثانية (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم تأثر المستأجر بعوامل التضخم يؤدي إلى الحصول على معلومات مفيدة لاتخاذ قرار التمويل المصرفي.
٣. العبارة الثالثة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الاستفادة من تخفيض قيمة الإيجار يساهم في اتخاذ قرار التمويل المصرفي بصورة سليمة.
٤. العبارة الرابعة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التزام المستأجر ببنود العقد يساعد على تشجيع المؤجر في اتخاذ قرارات التمويل.
٥. العبارة الخامسة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفير عدد من البدائل لدى المستأجر يساعده على سرعة اتخاذ قرارات التمويل.
٦. العبارة السادسة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يوفر عقد الإيجار التمويلي فرص استثمار اخرى للمؤجر تساعد على اتخاذ قرار التمويل المصرفي.
٧. العبارة السابعة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الحصول على ميزة تخفيض الضرائب في حالة الإيجار التمويلي يزيد من الدخل المحقق للممول.
٨. العبارة الثامنة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم تحمل المؤجر للنفقات المرتبطة بشراء الأصل يساهم في تشجيع إنشاء صيغ الإيجار التمويلي.
٩. العبارة التاسعة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن حصول المؤجر على ارباح

- إضافية من شراء الاصول الرأسمالية يساعد على الاهتمام بالإيجار التمويلي.
١٠. العبارة العاشرة (٤)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على ضمان استرداد تكاليف الصفقة بالإضافة للفوائد القانونية يؤدي إلى سرعة اتخاذ قرارات التمويل.
١١. جميع عبارات الفرضية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة البحث موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة:** تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل مدة عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية، هدف وضع الفرضية هو معرفة العلاقة بين مدة عقود الإيجار التمويلية وقرار منح التمويل بالمصارف السودانية، ولتحقق من صحة الفرضية فينبغي معرفة اتجاه آراء عينة البحث حول عبارات الفرضية من خلال حساب التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	التفسير
١	طول أجل عقود الإيجار التمويلية يوفر موارد مالية تساعد المنشأة في الاستمرارية.	٤٤	٣٩	٣	١١	٣	4	موافق
		%٤٤	%٣٩	%٣	%١١	%٣		
٢	تحديد فترة عقود الإيجار التمويلية يساعد المنشأة على اتخاذ قرار التمويل بصورة سليمة	٣٢	٤٥	٤	١٩	٠	4	موافق
		%٣٢	%٤٥	%٤	%١٩	%٠		
٣	طول أجل عقود الإيجار التمويلية يساعد في دراسة البدائل التمويلية المتاحة بصورة جيدة.	٢٠	٥٧	٨	١٣	٢	4	موافق
		%٢٠	%٥٧	%٨	%١٣	%٢		
٤	طول أجل عقود الإيجار التمويلية يوفر موارد مالية جيدة بأقل تكلفة لطالبي التمويل.	١٥	٦٠	١١	١٢	٢	4	موافق
		%١٥	%٦٠	%١١	%١٢	%٢		

			%		%		
٥	طول أجل عقود الاجار التمويلية يساعد على معرفة الموارد المتاحة للمنشأة.	١٧	٦٤	٩	٨	٢	4 موافق
		%١٧	٦٤	%٩	%٨	%٢	
٦	طول مدة عقود الإيجار التمويلية يوفر فرص استثمارية جيدة للمنشأة طالبة التمويل.	٢١	٦٣	١١	٥	٠	4 موافق
		%٢١	٦٣	%١١	%٥	%٠	
٧	طول مدة عقود الإيجار التمويلية يحقق وفورات ضريبية للمنشأة طالبة التمويل.	٢١	٥٨	١١	٨	٢	4 موافق
		%٢١	٥٨	%١١	%٨	%٢	
٨	طول مدة عقود الإيجار التمويلية يجنب المنشأة طالبة التمويل المخاطر المالية.	١٨	٦٤	٥	٨	٥	4 موافق
		%١٨	٦٤	%٥	%٨	%٥	
٩	طول مدة عقود الإيجار التمويلية يساعد المنشأة في وضع خطة منظمة للموارد المالية.	٢١	٦٤	٧	٦	٢	4 موافق
		%٢١	٦٤	%٧	%٦	%٢	
١٠	طول مدة عقود الإيجار التمويلية يساعد المنشأة على تفادي مشكلة التغلب في الأسعار.	٢١	٦١	٤	٩	٥	4 موافق
		%٢١	٦١	%٤	%٩	%٥	
	المجموع						4 موافق

يتبين من الجدول رقم (٥) أن قيمة الوسيط للعبارات الإيجار التمويلية يوفر موارد مالية تساعد المنشأة في كانت كما يلي:

١. العبارة الأولى (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول أجل عقود
٢. العبارة الثانية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد فترة عقود

٩. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة البحث على العبارة التاسعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يساعد الإدارة في وضع خطة مستقرة للمنشأة طالبة التمويل.
١٠. العبارة العاشرة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يساعد المنشأة على تفادي مشكلة التغلب في الأسعار.
١١. جميع عبارات الفرضية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة البحث موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.
- سابعاً، اختبار فرضيات البحث:**
- قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر تحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في اتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية، يجب التحقق من شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد والتي منها عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة، وأن متغيرات البحث سواء المستقلة منها أو التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً على ذلك قام الباحث بإجراء اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء، ونتائج ذلك يبينها الجدول (٦):
١. العبارة الأولى (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يساعد المنشأة على اتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية بصورة سليمة.
٢. العبارة الثانية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول أجل عقود الإيجار التمويلية يساعد في دراسة البدائل التمويلية المتاحة بصورة جيدة.
٣. العبارة الثالثة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول أجل عقود الإيجار التمويلية يوفر موارد مالية جيدة بأقل تكلفة لطالبي التمويل.
٤. العبارة الرابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول أجل عقود الإيجار التمويلية يوفر فرص استثمارية جيدة للمنشأة طالبة التمويل.
٥. العبارة الخامسة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يوفر فرص استثمارية جيدة للمنشأة طالبة التمويل.
٦. العبارة السادسة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يوفر فرص استثمارية جيدة للمنشأة طالبة التمويل.
٧. العبارة السابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يحقق وفورات ضريبية للمنشأة طالبة التمويل.
٨. العبارة الثامنة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طول مدة عقود الإيجار التمويلية يجنب المنشأة طالبة التمويل المخاطر المالية.

جدول (٦)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

Durbin-Watson	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	الخطأ المعياري	معامل الالتواء Skewness	معامل التضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance	المتغيرات المستقلة
2 > 1.81	٠.٦٤٧	٠.١٣٦	٠.٠٨٨	١.٣٣٥	٠.٧٤٩	حجم عقود الإيجار التمويلية
	٠.٢٠٦		٠.٠٢٨	١.٨٥٣	٠.٥٤٠	أطراف عقود الإيجار التمويلية
	١.٩٠٤		٠.٢٥٩	١.٤٧٩	٠.٦٧٦	مدة عقود الإيجار التمويلية

نتائج اختبار الخطي البسيط:

الفرضية الأولى: للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن حجم عقود الإيجار كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) وقرار التمويل بالمصارف السودانية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

يتضح من نتائج الجدول (٦) أن قيم معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات تقل عن (١٠) مع قيم تباين مسموح $0,05 <$ ، وأن مؤشر درين واتسون = $1,81 >$ ، ٢، كما أن جميع معاملات الالتواء > 1 وهي جميعها مؤشرات يخلص من خلالها الباحث إلى ملائمة متغيرات البحث (المستقلة والتابع) لإجراء تحليل الانحدار المتعدد.

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين حجم عقود الإيجار التمويلية واتخاذ قرار التمويل المصرفي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	٠.٠٣٠	٢.٢٠١	٠.٧٤٠	\hat{B}_0
معنوية	٠.٠٠٠	١٠.٠٢٦	٠.٨١٢	\hat{B}_1
			٠.٧١	معامل الارتباط (R)
			٠.٥١	معامل التحديد (R^2)

اختبار (F)	١٠٠٠.٥٢٠	النموذج معنوي
$\hat{y} = 0.740 + 0.812x_1$		

- يتضح جدول رقم (٧)
١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين حجم عقود الإيجار التمويلية كمتغير مستقل وقرار التمويل بالمصارف السودانية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٧١).
٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٥١)، هذه القيمة تدل على أن حجم عقود الإيجار التمويلية كمتغير مستقل تفسر (٥١%) من إجمالي الأثر في قرارات التمويل المصرفي (المتغير التابع).
٣. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة ($F = 1000.52$) وهي دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠٠).
- مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الأولى التي نصت على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل مدة عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية " قد تحققت وبذلك يقبل الباحث نص الفرضية الأولى بوجود تأثير طردي لحجم عقود الإيجار التمويلية وقرار التمويل بالمصارف السودانية
- الفرضية الثانية: للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن أطراف عقود الإيجار كمتغير مستقل ممثل بـ (x_2) واتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين أطراف عقود الإيجار واتخاذ قرارات التمويل المصرفي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	٠.٠٠٠٠	٣.٧٦١	١.٥٥٠	\hat{B}_0
معنوية	٠.٠٠٠٠	٦.٢٠٨	٠.٦٣٨	\hat{B}_1
			٠.٦٦	معامل الارتباط (R)
			٠.٤٤	معامل التحديد (R^2)
			١٠٢.١٩٦	اختبار (F)
$\hat{y} = 1.550 + 0.638x_2$				

يتضح جدول رقم (٨) ما يلي:

كما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الثانية التي نصت على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل المزايا المرتبطة بأطراف عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية " قد تحققت وبذلك يقبل الباحث نص الفرضية الثانية بوجود أثر طردي لتحليل المزايا المرتبطة بأطراف عقود الإيجار التمويلية وقرار التمويل بالمصارف السودانية.

١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين أطراف عقود الإيجار كمتغير مستقل واتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.66).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٤٤)، هذه القيمة تدل على أن أطراف عقود الإيجار كمتغير مستقل تساهم ب (٤٤%) في اتخاذ قرار التمويل المصرفي (المتغير التابع).

الفرضية الثالثة: للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن مدة عقود الإيجار كمتغير مستقل ممثل ب (x_3) واتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية كمتغير تابع ممثل ب (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

٣. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (١٠٢.١٩٦) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠٠).

جدول رقم (٩)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين مدة عقود الإيجار واتخاذ قرارات التمويل المصرفي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	٠.٠٠٠٠	٩.٩٨٨	٣.٢٩٧	\hat{B}_0
معنوية	٠.٠٠١٧	٢.٤١٩	٠.٢٠٥	\hat{B}_1
			٠.٦٠	معامل الارتباط (R)
			٠.٣٦	معامل التحديد (R^2)
			١٥.٨٥٢	اختبار (F)
$\hat{y} = 3.297 + 0.205x_3$				

قرار التمويل بالمصارف السودانية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.60).

يتضح جدول رقم (٩) ما يلي:

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٣٦)، هذه القيمة تدل على ان مدة عقود الإيجار

١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مدة عقود الإيجار كمتغير مستقل واتخاذ

السودانية" قد تحققت وبذلك يقبل الباحث نص الفرضية الثالثة بوجود أثر طردي لتحليل مدة عقود الإيجار التمويلية وقرار التمويل بالمصارف السودانية.

نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

متغيرات البحث: المتغير التابع ((y) : اتخاذ قرار التمويل)، والمتغيرات المستقلة ((x1) : حجم عقود الإيجار التمويلية، (x2) أطراف عقود الإيجار التمويلية، و((x3) : مدة عقود الإيجار التمويلية)

جدول رقم (١٠): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية واتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية.

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
غير معنوية	0.581	٠.٥٥٤	0.212	\hat{B}_0
معنوية	0.000	٧.٤٧٨	0.675	\hat{B}_1
معنوية	٠.٠٠٥	٢.٩٠٢	0.325	\hat{B}_2
معنوية	.0130	٢.٧١٠	0.051	\hat{B}_3
			٠.٧٤	معامل الارتباط المتعدد (R)
			٠.٥٥	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			٣٩.١٥٥	اختبار (F)
$\hat{y} = 0.212 + 0.675x_1 + 0.325x_2 + 0.051x_3$ النموذج				

قرار التمويل بالمصارف السودانية، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.74).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٥٥)، هذه القيمة تدل على أن حجم عقود الإيجار التمويلية وأطراف عقود الإيجار ومدة عقود الإيجار

التمويلية كمتغير مستقل تساهم بـ (٣٦%) في اتخاذ قرار التمويل المصرفي (المتغير التابع).

٣. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (١٥.٨٥٢) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠٠).

٤. مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الثالثة التي نصت على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل حجم عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف

يوضح جدول رقم (١٠)

١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين حجم عقود الإيجار التمويلية وأطراف عقود الإيجار التمويلية ومدة عقود الإيجار التمويلية اتخاذ

عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية) وذلك من خلال موافقة جميع المبحوثين على عبارات الفرضية وبذلك فان تحليل حجم عقود الإيجار التمويلية يسهم بصورة فعالة في اتخاذ قرار التمويل المصرفي وهي تتفق مع دراسة، (الهندي، ٢٠١٣م) في وجود أثر حجم الإيجار التمويلي.

٤. أثبت البحث صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل المزايا المرتبطة بأطراف عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية) وذلك من خلال موافقة جميع المبحوثين على عبارات الفرضية وبذلك فان دراسة الأطراف المرتبطة بعقد الإيجار التمويلي (المستأجر والمؤجر) يسهم في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بقرار التمويل المصرفي

٥. أثبت البحث صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على (يوجد تأثير دال إحصائياً لتحليل مدة عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل المصرفي بالمصارف السودانية) وذلك من خلال موافقة جميع المبحوثين على عبارات الفرضية وبذلك فان أخذ فترة عقد الإيجار التمويلي تسهم معرفة التزام المستأجر بالسداد وتقيس تدفقاته.

٦. النتائج من ٣-٥ تُثبت صحة الفرض الرئيس والذي ينص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية).

كمتغيرات مستقلة تساهم ب (٦٠%) في اتخاذ قرار التمويل بالمصارف السودانية (المتغير التابع).

٣. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (٣٩.١٥٥) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠٠).

٤. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية حجم عقود الإيجار التمويلية، بلغت قيمة (t) المحسوبة (٧.٤٧٨) وهي عند مستوى أقل (٠.٠٠٠٠)، أطراف عقود الإيجار بلغت قيمة (t) المحسوبة (٢.٩٠٢) وهي عند مستوى أقل من (٠.٠٠٥)، مدة عقود الإيجار بلغت قيمة (t) المحسوبة (٢.٧١٠) وهي عند مستوى أقل من (٠.٠٠١٣). وهذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع وثبت صحة الفرض الرئيس (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية).

المحور الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً، نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

١. هناك محدودية في انتشار التمويل عن طريق عقود الإيجار التمويلية في بيئة الأعمال السودانية.

٢. إن أخذ العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية في الاعتبار يسهم في اتخاذ قرار التمويل المصرفي بصورة سليمة.

٣. أثبت البحث صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل حجم

ثانياً، توصيات البحث:

بعنوان الجديد في إعمال المصارف من الواجهتين القانونية والاقتصادية، ١١٩-١٧٨.

بعد استعراض نتائج البحث يوصي الباحث بما

يلي:

— جمعة، السعيد فرحان، (٢٠١٠م)، "الإدارة المالية لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة"، الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر.

١. ضرورة أن تشجع الدولة للتمويل عبر عقود الإيجار التمويلية خاصة في المشاريع التي تتطلب حجم تمويل كبير وطويل الأجل لتفادي مخاطر التضخم، والاستفادة من الموارد المتاحة في المشاريع قصيرة الأجل.

— الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠٢م)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

٢. وضع معايير لدراسة العوامل المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية من قبل بنك السودان المركزي لأخذها في الاعتبار قبل اتخاذ قرار التمويل المصرفي في المصارف السودانية.

— الشحات، نظير رياض مُجَد، ومُجَد، لمياء طاهر فرج، (٢٠١١م)، "العوامل المؤثر في قرارات الاستثمار لدى المؤجر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، ٣٥، ٢: ٣٣٥-٣٩٤.

٣. القيام بدراسة وافية لعقد الإيجار التمويلي ومعرفة ما إذا كان العميل قد حصل على أصوله عن طريق الإيجار التمويلي أو مصادر أخرى قبل منح التمويل المصرفي.

— العامري، مُجَد علي ابراهيم (٢٠١٠م)، "الإدارة المالية المتقدمة"، عمان: إثر للطباعة والنشر.

٤. العمل على وضع تشريعات محلية تشجع وتنظم عمليات التأجير التمويلي ومراعاة عدم التعارض مع المعايير الدولية والقوانين المحلية.

— العزاوي، خليل مُجَد، (٢٠٠٦م)، "إدارة اتخاذ القرار الإداري"، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

٥. الاستفادة من مزايا الإيجار التمويلية في تمويل مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية وأخذ التجارب الدولية في الاعتبار.

— الحضار، فتح مُجَد عمر، (٢٠٠٥م)، "محاسبة عقود الإيجار"، بحث دكتوراه في المحاسبة، غير منشور، سوريا، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة).

— المكاوي، مُجَد مُجَد، (٢٠١٠م)، "التمويل المصرفي التقليدي والإسلامي-المنهج العلمي ل اتخاذ القرار"، المنصورة: المكتبة العصرية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

— الميداني، مُجَد أيمن عزت، (٢٠٠٦م)، "الإدارة المالية في الشركات"، ط ٥، الرياض: مطبعة العبيكان.

— أبو الليل، إبراهيم الدسوقي، (٢٠٠٧م)، "تطورات جديدة في التأجير التمويلي"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت،

- إسماعيل علي بسيوني، الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر.
- عبد القادر، دانا حمه باقي، (٢٠١١م)، "عقد التأجير التمويلي مفهومه وطبيعته القانونية"، مجلة الرافدين للحقوق - كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، ١٤، ٥١: ٥٢-٩٨
- عبد الملك، سمير منير، (٢٠١١م)، "القرارات المالية الاستراتيجية في استئجار الأصول طويلة الأجل"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ع ٦٧: ١-٢٣
- عبيد، مصطفى فؤاد، (٢٠٠٣م)، "مهارات البحث العلمي"، غزة: أكاديمية الدراسات العالمية.
- عثمان، بسام أحمد (٢٠١١م)، النقل التجاري ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العراق، ٢٧، ٣: ٦٠١-٦٢٨
- عقل، مفلح، (٢٠٠٠م)، "الإدارة المالية"، ط٢، عمان: دار المستقبل.
- عوجان، وليد هويل، (٢٠١١م)، "عقد التأجير التمويلي و عقد الإجارة المنتهية بالتملك"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية - الأردن، ٣، ٣: ١١-٦٥.
- عيد، عادل عبد الفضيلة، (٢٠٠٨م)، "الائتمان والمدائيات في البنوك الإسلامية"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- قرمان، عبد الرحمن السيد، (٢٠٠١م)، "عقد الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥"، القاهرة: دار النهضة العربية.
- النافع، فهد بن سليمان، (٢٠١٥م)، "إطار مقترح للمعالجة التكاليفية لبيانات عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر"، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، ١٩، ١: ٣٩٧-٤٤٠
- النعيمي، عدنان تايه، (٢٠٠٩م)، "إدارة الائتمان منظور شمولي"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع (الطبعة).
- النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد، (٢٠٠٩م)، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع).
- الهندي، احمد مصطفى، (٢٠١٣م)، "العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن"، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، سوريا، جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم الإدارية.
- حريم، حسين، (٢٠٠٦م)، "مبادئ الإدارة الحديثة - النظريات، العمليات الإدارية"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حسين، يوسف، (٢٠٠٣م)، "المشكلات التي تواجه عملية اتخاذ قرار التمويل المصرفي في المؤسسات الاقراض الصغيرة في فلسطين"، المجلة العربية للإدارة، الأردن، ٢٣، ٢: ١٢٣-١٦٥.
- حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٦م)، "موسوعة المعايير المحاسبية"، ج٥، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- سفيان، سليمان، والشرع، مجيد، (٢٠٠٢م)، "المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات"، عمان: دار الشروق.
- سيكاران، أوما، (٢٠٠٦م)، "طرق البحث في الإدارة-مدخل لبناء المهارات البحثية"، تعريب

- المراجع باللغة الإنجليزية:
- Al - shiab Muhammad Salam, & Bawnish, Shamsi, (2008), "Determinants of Financial Leasing Development in Jordan", mu"tah University Jordan.
 - Bruce K, Bennet & Michael E, Bradbury,(٢٠٠٣), "Capitalization None – Cancellable Operating Lease", Journal of International Financial Management and Accounting, 14,2
 - Bruce Kraemer-Eis, Helmut, and Lang, Frank (2012), "The importance of leasing, for SME finance", European Investment Fund (EIF) 96, Blvd Konrad Adenauer, L-2968 Luxembourg ، http://www.eif.org/news_centre/research/index.htm, Luxembourg.
 - Kieso, Donald,(1997), "Intermediate Accounting" , N, Y: John Wiley.
 - Kondalkar,V.G. (2007),"Organizational Behaviour", (New Delhi: New Age International (P) Ltd.
 - Simon S. Go,(٢٠٠٠) , "Leasing and Accounting for Leases: A study of There East European countries, <http://www,Gogle.bham.ac.uk.com>
 - The institute chartered accounting, (1989), In England and Wales, Accounting standards of financial standards board No21.
 - [Http //www. TAIC. com](Http://www.TAIC.com)
 - [Http//www. Info @ nlic. Net.](Http://www.Info@nlic.Net)
 - كويل، بريان، (٢٠٠٧م)، "التأجير فن وإدارة"، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
 - مبيض، مُكرم مُحمَّد صلاح الدين، (٢٠١٠م)، "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (٨) بالمقارنة مع المعيار الدولي رقم (١٧)"، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، سوريا، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
 - مرقص، سمير سعد، (١٩٩٧)، "دور صناعة التأجير التمويلي في التنمية"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، استراتيجيات مؤسسات التمويل وطموحات التنمية، كلية التجارة جامعة المنصورة، القاهرة.
 - مصفى، بالمقدم وآخرون، (٢٠٠٥م)، "التمويل عن طريق الاستئجار كاستراتيجية للتغيير المصرفي"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة ابي بكر، الجزائر.
 - موسى، الطيب حامد ادريس، والفكي، الفاتح الامين عبد الرحيم، (٢٠١٥م)، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار التمويلي"، مجلة الاكاديمية العربية للعلوم ولتكنولوجيا، (أمارباك)، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٣، ١٧ : ٦٩-٨٦.
 - ويستون، فريد، وبرجام، يوجين، (٢٠٠٣م)، "التمويل الإداري، ج٢، الرياض: دار المريخ.

Effect of Analysis of Finance Lease Contracts in Taking Finance Decision in Sudanese Banks -A Field Study

Abstract

This research aimed to measure the effect of analysis to factors (volume of finance lease contracts, parties to finance lease contracts and term of finance lease contracts) related to finance lease contracts in taking finance bank decision. The researcher followed the analytical descriptive approach, and he used the simple and multi linear regression statistical methods to measure the correlation between the research variables. The sample of the research applied the easy method that selected from the risk and investment managements employees in the Sudanese banks. The sample covered 100 employees. The result of the research proved that, there is Statistically significant effect to analyze the factors (volume of finance lease contracts, parties to finance lease contracts and term of finance lease contracts) related to finance lease contracts in taking finance bank decision and There is a consideration from Sudanese banks to analyze the finance lease contracts before taking bank finance decision. The research strongly recommended from Central Bank of Sudan to form standards to study the related factors of finance lease contracts which be considered by Sudanese banks before taking bank finance decision and to have a full study to finance lease contracts and to know whether the customer has got his assets through finance lease or from others sources before giving the finance bank.

Key words: Finance Lease Contracts- Lessor- Lessee- Finance Decision